

المجلد (٦)، العدد (٢١)، الجزء الثالث، نوفمبر ٢٠١٧، ص ١٤١ - ١٦٦

إدارة وتنظيم برامج التعليم العالي لذوي الإعاقة
في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ م

إعداد

أ/ نوره بنت عبد الرحمن بن عبد الله الفطيماني

ماجستير الآداب في التربية الخاصة

إدارة وتنظيم برامج التعليم العالي لذوي الإعاقة
في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م

إعداد

أ/ نوره بنت عبد الرحمن بن عبد الله الفطيماني (*)

ملخص الدراسة

يهدف البحث إلى التعرف على إدارة وتنظيم برامج التعليم العالي لذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠م، والتي بدورها ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية وهي: مجتمع حيوي، اقتصاد مزهر، ووطنٌ طموح. وسيكون ذلك من خلال التطرق إلى اهتمام المملكة العربية السعودية بالتعليم العالي لمواطنيها عامةً ولذوي الإعاقة خاصةً، وواقع تلك البرامج من ناحية الفرص المتوفرة لذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج. وقد تمّ ذكر بعض من تجارب المملكة العربية السعودية لتنظيم برامج ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي إضافةً إلى التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة لالتحاق بالتعليم الجامعي، وأخيراً الأنظمة الإدارية والقانونية التي ينبغي مراعاتها لتوفير تعليم جامعي ملائم لهم، مع ذكر بعض من المقترحات التي تساعد في تطوير التعليم والذي يعتبر عنصر من عناصر تحقق الرؤية. وقد أُستخدِمَ في هذا البحث المنهج الوصفي الوثائقي وكانت عينته بعض الدراسات السابقة والمراجع العربية منها والأجنبية، المرتبطة بموضوع البحث، من سنة ١٩٩٩م إلى ٢٠١٧م.

الكلمات المفتاحية: إدارة برامج، تنظيم برامج، ذوي الإعاقة، مؤسسات التعليم العالي، رؤية ٢٠٣٠م.

(*) ماجستير الآداب في التربية الخاصة.

Management and organization of higher education programs for people with disability in the light of the vision of Saudi Arabia 2030

Nora Abdulrahman Alfutamani

Abstract

This research paper aims at identifying management and organization of higher education programs for people with disability inside the Kingdom of Saudi Arabia in the light of Vision 2030. This was established on the basis of three objectives: Vibrant Society, Thriving Economy, and Ambitious Nation. This will be through the Kingdom attention to higher education for its citizens, especially for people with disability, and the impact of these programs on providing opportunities to disabled people in the higher education institutions in the Kingdom of Saudi Arabia and Gulf Countries. Some experiences of the Kingdom of Saudi Arabia have been mentioned of organizing programs for people with disability in higher education institutions in addition to the challenges faced by people with disability to enroll for university education. Finally, administrative and legal regulations that should be taken into account to provide university education level suitable for them, including some recommendations which help in the development of education as it is considered of the elements to fulfill the Vision. Methodology used for this research is qualitative method, while sample of research is from previous studies conducted and references, both English and Arabic, related to the research topic since 1999 until 2017.

Key Words: program management, people with disability, higher education institutions, Vision 2030.

مقدمة:

من منطلق العبارة التي كتبها الملك سلمان بن عبد العزيز (٢٠١٦) حفظه الله في مقدمة رؤية ٢٠٣٠م وهي "هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم لتحقيق ذلك"، حرصت المملكة العربية السعودية على الارتقاء إلى مستويات متقدمة بكافة المجالات التنموية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والتعليمية. وحين نتحدث عن التعليم بشكل خاص يجب أن نذكر التطوير المستمر للمناهج، والأداء، والمخرجات التعليمية، مواكبةً للتقدم الحاصل في العلوم، والتكنولوجيا، والمعارف البشرية. إنَّ هذا التقدم أحدث تغيرات عميقة في طبيعة التعليم، وتزايد سعي المنظمات والمؤسسات التعليمية القائمة في المجتمع وقيادتها وأفرادها العاملين بها على فتح آفاق جديدة للعمل الإداري الجاد؛ وذلك لإنتاج قنوات حديثة لتنمية التعليم واستثمار الطاقات البشرية، ولم تفصل المملكة التربية الخاصة عن التعليم العام في مستوى الاهتمام، بل أولت اهتماماً متزايداً للفئات الخاصة، وأزرت الجهود المبذولة في هذا المجال بكافة الإمكانيات المتاحة، ومن هذا المنطلق سعت المملكة العربية السعودية في رؤيتها ٢٠٣٠م على تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي للمشاركة في تحقيق الرؤية التنموية الشاملة لمستقبل المملكة والتي أولت ذوي الإعاقة فيها اهتماماً كبيراً لتصنع منهم مواطنين صالحين، منتجين، فاعلين ومدمجين في المجتمع. ولهذا وضعت مؤسسات التعليم العالي خطاً استراتيجياً لسير العاملين والطلاب؛ للقيام بمسؤولياتهم وإعطائهم حقوقهم وفق قوانين وأنظمة يلتزم بها كافة الأطراف، وقد سعت للرفع من أداء منسوبيها، وتحسين العمل الإداري والأكاديمي بها، وبالتالي الخروج بمخرجات تعليمية تتماشى مع مقتضيات تطوّر العصر الحالي.

وسيعرض في هذا البحث واقع إدارة وتنظيم برامج التعليم العالي لذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الماضية، والتطورات التي حصلت فيه، إضافةً إلى التغيرات المأمولة في المستقبل لإدارة وتنظيم هذه البرامج تحقيقاً للوصول إلى الرؤية المنشودة.

مشكلة الدراسة:

أوضح قانون الإصلاح التعليمي للأفراد المعاقين عام ٢٠٠٤م، أن تقديم المعرفة الأكاديمية إلى جانب تنمية مهارات الأفراد المعاقين حق من حقوقهم؛ وذلك من أجل إعدادهم لمرحلة الحياة المهنية، والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي (Azarmsa & Ofoegbu, 2010).

وتحقيقاً لأهداف سياسة التعليم في المملكة التي نصّت في موادها (٥٤-٥٧) ومن (١٨٨-١٩٤) على أنّ تعليم المتفوقين والمعوقين جزء لا يتجزأ من نظام التعليم بالمملكة، واستجابةً إلى مطالب التطور السريع والتوسع الكبير اللذين يشهدهما مجال التعليم عامّة وتعليم ذوي الإعاقة خاصّة، فقد سعت حكومتنا الرشيدة إلى فتح باب التعليم العالي لهم، ووضعت قوانين وأنظمة تحمي حقوقهم وتيسر سير عملياتهم التعليمية انتهاءً بتوفير مهن تجعلهم مستقلين مستقبلاً (الموسى، ٢٠٠٥).

كما صادقت المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٨م على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تضمن المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة، والتكافؤ في الفرص مع بقية أفراد المجتمع، سواء في الخدمات أو التعليم أو العمل (صندوق تنمية الموارد البشرية، ٢٠١٧).

وهذا ما أكدت عليه طيبة (٢٠١٧) وهو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والذي يعتبر أحد المرتكزات الرئيسية لحقوق المعاقين التي تبنتها الأمم المتحدة وبالأخص هيئة حقوق الإنسان حيث أنّه من الواجب على الدولة عدم تخصيص مقاعد أو وظائف معينة للأشخاص ذوي الإعاقة، بل يجب تقديم كافة التسهيلات وإزالة العوائق بأنواعها كالعوائق البيئية والنفسية... الخ، وذلك لتحقيق وصولهم الشامل للمنافسة على المقاعد والوظائف المطروحة كأقرانهم العاديين.

فبناءً على ما سبق وإيماناً بالوصول إلى الهدف المنشود ستسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي، كما ستسعى لمعرفة الجهود المبذولة من قبل مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية لإدارة وتنظيم برامجها لذوي الإعاقة، وإجراءات تطويرها لمواكبة التقدم العلمي، وسيكون ذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي:

ما واقع إدارة وتنظيم برامج التعليم العالي لذوي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة العربية

السعودية ٢٠٣٠م؟

أسئلة الدراسة:

للإجابة على سؤال مشكلة الدراسة، يلزم طرح الأسئلة التالية:

- ما مرتكزات التعليم في المملكة العربية السعودية؟
- ما المبادرات الفعلية لذوي الإعاقة في التعليم العالي؟
- ما واقع إدارة وتنظيم برامج التربية الخاصة في مؤسسات التعليم العالي بدول الخليج عامة، وفي المملكة العربية السعودية خاصة؟
- ما التحديات التي تواجه الطلاب ذوي الإعاقة للالتحاق بالتعليم الجامعي؟
- ما الأنظمة والقوانين التي تحكم العملية التعليمية على مستوى التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع إدارة وتنظيم برامج التعليم العالي لذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية، وما تطمح له من خلال تحقيق التطور المنشود والمنصوص عليه في الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠م بمجال التنمية المجتمعية التي تتدرج تحت مرتكز: وطنٌ طموح، ويكون ذلك من خلال تطوير التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع السعودي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة فيما يلي:

- حث وزارة التعليم على الاهتمام بذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي؛ وذلك لأهميتهم في بناء مستقبل الوطن.
- التركيز على التنظيم الجيد لبرامج التعليم العالي لذوي الإعاقة وفق القوانين والتشريعات.
- إتاحة الفرصة لذوي الإعاقة باستكمال تعليمهم العالي وذلك تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص.
- يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على جهود المملكة العربية السعودية في إدارة وتنظيم برامج التعليم العالي لذوي الإعاقة.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

استخدمت الباحثة في هذا البحث المنهج الوصفي الوثائقي حيث قامت بجمع المواد العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة كما قدّمت من خلالها جانباً وصفيّاً تناولت فيه تفسيراً لبعض المصطلحات، ومن ثمّ إبرازاً لواقع برامج التعليم العالي لذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية من ناحية إدارتها وتنظيمها وسعيها لتحقيق الرؤية المنشودة، ولهذا تمّ استخدام المنهج الوصفي في جانبه المسحي. ويعرّف المنهج الوصفي بأنه: "المنهج الذي يقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة معينة أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره" (عليان، ٢٠٠١، ٤٨). أما الأسلوب المسحي فهو أحد الأساليب التي يشتمل عليها المنهج الوصفي وهو بحسب ما ذكره (الضامن، ٢٠٠٧) "يتم من خلال جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما أو حادثة أو واقع، وذلك بقصد التعرف إلى الظاهرة التي ندرسها وتحديد الوضع الحالي لها، والتعرف إلى جوانب القوة والضعف فيها من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع، أو مدى الحاجة لإحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه". وستستخدم الباحثة هذا المنهج بهدف متابعة إدارة وتنظيم برامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية وصولاً إلى متطلبات تطورها تبعاً للرؤية المستقبلية ٢٠٣٠م.

عينّة الدراسة:

طبقاً لأهداف الدراسة تم الاطلاع على الدراسات السابقة والمراجع العربية منها والأجنبية المرتبطة بموضوع البحث وعرضها، وإيجاد العلاقة فيما بينها. وسيتم الاطلاع على البحوث المنشورة من سنة ١٩٩٩م إلى ٢٠١٧م، والتي تناولت إدارة وتنظيم برامج التعليم العالي في المملكة خصوصاً وفي الخليج والعالم عموماً، إضافةً إلى مجالات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م ذات العلاقة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على البحوث المنشورة من سنة ١٩٩٩م إلى ٢٠١٧م، والتي تناولت واقع تلك البرامج من ناحية الفرص المتوفرة لذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية

السعودية ودول الخليج. إضافةً إلى البحوث التي تناولت تجارب المملكة العربية السعودية لتنظيم برامج ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي، وإلى التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة للالتحاق بالتعليم الجامعي. وسيتم مناقشة ما تم التوصل إليه في هذا البحث وربطه بالدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وتقديم توصيات في ضوء ما سيتم التوصل إليه.

مصطلحات الدراسة:

الإدارة والتنظيم:

ذكر عبد العليم (٢٠٠٧) أن الإدارة هي عملية التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة للجهود الخاصة بأعضاء المنظمة، وكذلك الجهود الخاصة باستخدام كافة الموارد التنظيمية الأخرى لتحقيق أهداف محددة لهذه المنظمة.

وقد عرّفها العامري (٢٠١٣) بأنها: ذلك الجانب من العملية الإدارية الذي يختص بتحديد الأعمال والأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة وتنظيمها في إدارات ووحدات وأقسام في ضوء تحديد العلاقات التي تنشأ بين الأنشطة والفائمين عليها على كافة المستويات وفي كل الاتجاهات.

برامج التعليم العالي:

ذكرت نمور (٢٠١٢) بأنه: التعليم العالي يأتي في قمة الهرم التعليمي، فهو آخر مرحلة من مراحل التعليم التي يمر بها الفرد وأرقاها. والتي تكسبه مؤهلات ومهارات عالية، تساعد فيما بعد في الحصول على وظيفة، كما تمنحه أيضاً مكانة اجتماعية مرموقة. كما ذكرت كامل (٢٠١٦) أن برامج التعليم العالي هي عبارة عن مرحلة استكمالها للمرحلة الثانوية من المدرسة، وتقوم على منح الطالب شهادة أكاديمية لممارسة تخصص معين وهذه الشهادة تسمى بشهادة البكالوريوس، ويكون المعلم فياً حاصلاً على شهادة الماجستير والدكتوراه في العديد من التخصصات.

ذوي الإعاقة:

عرّفت منظمة الصحة العالمية (٢٠١٧) الإعاقة بأنها مصطلح جامع يضم تحت مظلته الأشكال المختلفة للاعتلال أو الخلل العضوي، ومحدودية النشاط، والقيود التي تحدّ من المشاركة. كما عرّفت هيئة الأمم المتحدة (٢٠٠٧) ذوي الإعاقة بأنهم الأشخاص الذين يُعانون حالة دائمة من الاعتلال الفيزيائي أو العقلي في التّعامل مع مُختلف المُعوقات والحواجر والبيئات، ممّا يَمنعهم من المشاركة الكاملة والفعّالة في المُجتمع بالشكل الذي يضعهم على قَدَم المُساواة مع الآخرين.

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ م:

هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية التي تم الإعلان عنها في ٢٥ إبريل ٢٠١٦ وقد نصت على "إن رؤية أي دولة في العالم لمستقبلها تنطلق من مكامن القوة فيها، وذلك ما انتهجناه عند بناء رؤيتنا للمملكة العربية السعودية للعام ١٤٥٢هـ - ٢٠٣٠م. فمكانتنا في العالم الإسلامي ستمكننا من أداء دورنا الريادي كعمق وسند لأمتينا العربية والإسلامية، كما ستكون قوتنا الاستثمارية المفتاح والمحرك لتنويع اقتصادنا وتحقيق استدامته. فيما سيمكّننا موقنا الاستراتيجي من أن نكون محوراً لربط القارات الثالث". تعتمد رؤيتنا على ٣ محاور وهي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح، وهذه المحاور تتكامل في سبيل تحقيق أهدافنا، وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، ٢٠١٦).

الإطار النظري:

لقد أوضح معاجيني (٢٠١١) أنه من أبرز وأسمى أهداف خطط التنمية الخمسية في المملكة التي بدأ تنفيذ أولها عام ١٣٩٠هـ، تطوير الموارد البشرية من خلال التركيز على التعليم والتدريب وتوفير الرفاهية لجميع فئات المجتمع بما في ذلك الأيتام والجانحين والمعوقين. وفي هذا الخصوص جاءت الركائز التالية:

أولاً: تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة وإيجاد مصدر الرزق له، وتحديد مكافأته على أساس عمله.

ثانياً: تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها، ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.

وقد انعكست هذه الركائز وغيرها في المبادئ العامة لحقوق الفرد في المملكة والتي من أبرزها ما يتعلق بالتعليم لكافة الفئات:

- توفير التعليم بالمجان لكل فئات الأطفال بما فيهم ذوي الإعاقات البسيطة والشديدة في المؤسسات التعليمية المناسبة لكل فئة.
- دمج ذوي الإعاقة مع أقرانهم في المدارس العادية قدر الإمكان، وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك.
- دعم برامج الكشف المبكر للإعاقة والتوعية منها.

وعندما نرى أول المبادرات الفعلية في التعليم العالي فإن جامعة الملك سعود من الجامعات السعودية الرائدة في هذا المضمار، فقد أوضحت الخشرمي (٢٠٠٣) أنه في عام ١٩٨٤م أنشئ قسم التربية الخاصة والذي يعتبر القسم الأول في المملكة والعالم العربي الذي يؤهل طلابه وطلباته للحصول على درجة البكالوريوس في التربية الخاصة. ورغم قصر المدة الزمنية التي مرت منذ إنشائه فقد سار في مراحل تطور متعددة، تمثل أبرزها في تعديل خطته عدة مرات بغرض زيادة فعالية الدور الذي يضطلع به في أداء رسالته العلمية والتربوية، والتي تهدف إلى تطوير الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة العربية السعودية. وي طرح القسم عدد من المسارات التخصصية في مجال التربية الخاصة كالإعاقة البصرية والذي تم إيقافه حالياً، والإعاقة السمعية والعقلية وصعوبات التعلم والاضطرابات السلوكية. ويهدف القسم إلى تأهيل معلمي التربية الخاصة للعمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة في المرحلة الابتدائية والمتوسطة، سواء في معاهد التربية الخاصة أو مدارس التعليم العام التي تتبع وزارة التعليم، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة، والمدارس التابعة للجمعيات الخيرية. ولقد تخرج من القسم عدد كبير من المعلمين والمعلمات الذين يعملوا حالياً في قطاعات حكومية وخاصة في مجال التربية الخاصة.

ويتضمن قسم التربية الخاصة عدد من الخدمات التي تساهم في تطوير طلابه العاديين وذوي الإعاقة، حيث يشمل غرفة للمصادر والمعامل والخدمات تشمل عدد من الأجهزة والأدوات والوسائل التعليمية من إنتاج طلبة القسم، وعدد من الكتب والنشرات والأفلام المتخصصة في مجال التربية الخاصة. كما توجد في الجامعة وحدة للخدمات الخاصة تابعة للقسم تقدم الدعم والمساندة للطلبات من ذوي الإعاقة في الجامعة (الخشرمي، ٢٠٠٣).

واقع إدارة وتنظيم برامج التربية الخاصة في مؤسسات التعليم العالي بدول الخليج عامةً، وفي المملكة العربية السعودية خاصةً:

تزايد الاهتمام العالمي بتعليم وتأهيل ذوي الإعاقة في الآونة الأخيرة، باعتبارهم أفراد لهم حقوق مثل بقية المواطنين، سواء في حق التعليم أو التأهيل للعمل مما يضمن لهم الحياة الكريمة؛ ليقوموا بواجباتهم اتجاه أوطانهم. إن تعليم وتأهيل ذوي الإعاقة لن يأتي إلا بإعداد كوادر وفق أسس علمية صحيحة في مؤسسات التعليم العالي، ونتيجة لهذا الاهتمام العالمي برزت عدة خبرات وتجارب تميزت في إعداد معلم التربية الخاصة خليجياً وإقليمياً وعالمياً.

أما التعليم الجامعي لذوي الإعاقة في الدول العربية فقد لاحظ العايد (٢٠١٠) أن هناك تقدماً كبيراً قد طرأ عليه خاصة الفئات القابلة للدمج في الجامعات، وعلى رأسهم المكفوفين، فنلاحظ أنه على سبيل المثال لا الحصر ازدهار التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية للطلبة المكفوفين، حيث أقيم لهم معهد موسيقي وفسح المجال أمامهم للالتحاق بالأزهر.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد تم تخريج أعداد كبيرة جداً من المكفوفين في الجامعات السعودية، ابتُعتَ بعضاً منهم إلى دولٍ أوروبية ومدُنٍ أمريكية؛ لدراسة الماجستير والدكتوراه من قبل الحكومة السعودية، وكذلك توفير العمل المناسب لهم بما يتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم، وهذا دليل على تبني فلسفة إيجابية لذوي الإعاقة في المملكة. كما قامت دولة قطر بتخريج عدد من المكفوفين وهم يعملون بما يتناسب مع إمكانياتهم (العايد، ٢٠١٠).

ويبدو واقع المملكة في إدارة وتنظيم برامج التربية الخاصة في مؤسسات التعليم العالي قد أولى اهتماماً كبيراً بذوي الإعاقة السمعية وقد ظهر ذلك في تجربتين بارزتين:

أولاً: تجربة المملكة العربية السعودية في إلحاق الصم بالتعليم العالي في كلية التربية للاقتصاد المنزلي والتربية الفنية تمت في العام الدراسي ١٤٢٥-١٤٢٦ هـ، وتلخّصت شروط الالتحاق بكلية التربية للاقتصاد المنزلي والتربية الفنية كما ذكرت أخضر (٢٠١٤) في التالي:

- أن تكون نسبة نجاح طالبة الصماء أو ضعيفة السمع المتخرجة من ثانوية معهد الأمل ٨٥٪ فما فوق.

- اجتياز اختبار القراءة للقطعة (فهماً وتعبيراً).
- ألا يكون قد مضى على تخرج طالبة ثم عدل هذا الشرط بسبب وجود أعداد كبيرة منتظرة لهذا القرار منذ سنوات.
- اجتياز اختبار القدرات الموضوع من قبل لجنة مكونة من مشرفات الإدارة العامة للتربية الخاصة.

وقد واجهت التجربة عدة صعوبات منها:

- طرق التدريس المتبعة بالمعاهد تقليدية وجامدة.
- مناهج الصم لا تتناسب بأي شكل من الأشكال مع مناهج الكليات.
- المخرجات الضعيفة أكاديمياً من الطالبات خريجات معهد الأمل.
- سيطرة بعض الأفكار والمفاهيم والمعتقدات الاجتماعية المرتبطة بأن اللغة الأم للصم هي لغة الإشارة وليس الكلام والقراءة والكتابة.
- إلغاء دور معلم التربية الخاصة ودور أخصائي النطق.
- عدم معرفة الأساتذات بالجامعة بهؤلاء الطلبة وخصائصهن وطرق التعامل معهن.

ثانياً: برنامج السنة التأهيلية للصم بجامعة الملك سعود:

استقبل برنامج التعليم العالي للطلاب والطالبات الصم وضعاف السمع للعام الجامعي ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ كأول دفعة (٤٠) طالب وطالبة في برنامج السنة التأهيلية. وفي العام الجامعي

١٤٣٣/١٤٣٤ هـ- بلغ عدد طلاب وطالبات برنامج السنة التأهيلية (٤٣) طالب وطالبة. وعدد طلاب وطالبات السنة التحضيرية (٣٢) طالب وطالبة. وفي العام الجامعي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ بلغ عدد طلاب وطالبات السنة التأهيلية (٦٨). وعدد طلاب وطالبات السنة التحضيرية (٢٩). وعدد طلاب وطالبات التخصص في كلية التربية بقسم التربية الخاصة (٣٢) طالب وطالبة (جامعة الملك سعود، ٢٠١٥).

شروط القبول بالبرنامج:

- التفرغ التام (الكلي) للدراسة.
- اجتياز اختبار القبول للسنة التأهيلية المصمم للطلاب الصم وضعاف السمع.
- إحضار ما يثبت بوجود فقدان سمعي من جهة حكومية.
- ألا يكون المتقدم قد مضى على تخرجه من الثانوية العامة أكثر من خمس سنوات.
- عدم وجود أي إعاقة أخرى.
- تقديم طلب الالتحاق بالسنة التأهيلية بالجامعة.
- اجتياز المقابلة الشخصية التي تعدها لجنة القبول.

ومن البرامج التي تقدمها المملكة العربية السعودية برنامج الدعم الأكاديمي للطلاب ذوي صعوبات التعلم في جامعة الأمير سلطان بالرياض تم تأسيس برنامج الدعم الأكاديمي بالتعاون مع مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة وجامعة الأمير سلطان، وكلية لاندمارك بفيرمونت بالولايات المتحدة الأمريكية. ويقدم البرنامج الخدمات التالية:

- ١- خدمة طلاب صعوبات التعلم بشكل فردي، التشخيص بشكل فردي، تطوير أدوات التشخيص باللغة العربية.
- ٢- إعداد ورش عمل للهيئة التدريسية، تدريب الطلاب ذوي صعوبات التعلم على التقنيات المساعدة مثل:
 - برنامج تنظيم الأفكار.
 - برنامج قارئ الشاشة.
 - برنامج القلم الذكي لتدوين الملاحظات (جامعة الأمير سلطان، ٢٠١٥).

الأنظمة والقوانين التي تحكم العملية التعليمية على مستوى التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية: إن معايير القبول العامة في مؤسسات التعليم العالي المتمثلة بالجامعات السعودية التي تبنت الدمج تتمثل في:

- التفرغ التام (الكلي) للدراسة.
- اجتياز اختبار القدرات والتحصيلي ويستثنى من ذلك ذوي العوق البصري.
- إحضار ما يثبت وجود احتياج خاص من جهة حكومية.
- ألا يكون المتقدم قد مضى على تخرجه من الثانوية العامة أكثر من خمس سنوات.
- تقديم طلب الالتحاق بالجامعة.
- اجتياز المقابلة الشخصية التي تعقدها لجنة القبول.

وذكرت الخشرمي (٢٠٠٨) مدى رضا ذوي الإعاقة عن سياسات القبول والتسجيل التي تضعها بعض الجامعات، ومدى ملاءمتها لقدراتهم وإمكانياتهم هو كالتالي:

- ٨٠٪ من الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة يرون بأن معايير القبول والتسجيل لا تراعي ظروفهم.
- إجراءات القبول صعبة التنفيذ.
- ويعتقد بعض الطلاب بأن نماذج القبول والتسجيل لا توجد بها معلومات مفيدة لذوي الإعاقة.

التحديات التي تواجه الطلاب ذوي الإعاقة للالتحاق بالتعليم الجامعي:

أوضحت الحديدي (٢٠٠٣) بعض التحديات لقبول ذوي الإعاقة في التعليم العالي وتلخصت في التالي:

- ندرة الأنظمة واللوائح التي تضمن حقوق الطلاب ذوي الإعاقة في الالتحاق بالجامعات وتلقي رعاية خاصة.
- عدم تحقيق المتقدمين من الطلاب ذوي الإعاقة لشروط القبول المعتمدة، خاصة في التخصصات العلمية وذات المتطلبات التأهيلية العالية.

- في حالة القبول الاستثنائي لبعض الطلاب ذوي الإعاقة فإنّ التعديلات والمساعدات التي يحتاجونها غالباً غير متوفرة، وبالأخص معرفة أعضاء هيئة التدريس بأساليب التقييم المناسبة لكل حالة.
- ضعف الوعي المجتمعي بشكل عام حول أحقية الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم.
- عدم قدرة الطلاب ذوي الإعاقة على التكيف بسهولة مع الجو العام في الجامعات؛ بسبب الاختلاف وتفاقم المسؤوليات والمتطلبات المتوقعة من الطالب الجامعي.
- ضعف تعاون المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس على توفير البيئة الأكاديمية المناسبة لرعاية هذه الفئات.

وبالتالي فإنّ أبرز المعوقات التي تواجه التوسع في قبول أعداد أكبر من الطلبة ذوي الإعاقة تتضمن النواحي التنظيمية لقبولهم وتسيير أمورهم أثناء الدراسة إلى أن يتخرجوا. وقد أضاف معاجيني (٢٠١١) عدداً من التحديات التي تواجه الطلاب ذوي الإعاقة في القبول بالجامعات ومنها:

- اتجاه المسؤولين في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي للتوسع في قبول الطلاب العاديين بسبب تزايد أعداد خريجي المرحلة الثانوية وتوجه الغالبية العظمي منهم للمنافسة على القبول في هذه المؤسسات.
- عدم قدرة الطلاب ذوي الإعاقة على التكيف بيسر وسهولة مع الجو العام في مؤسسات التعلم العالي؛ بسبب اختلاف الحياة الجامعية شكلاً ومضموناً عن الحياة في المدارس العادية، وتفاقم المسؤوليات والمتطلبات المتوقعة من الطالب الجامعي.

الأنظمة الإدارية والقانونية التي ينبغي مراعاتها لتوفير تعليم جامعي ملائم لذوي الإعاقة:

وقد لخصها معاجيني (٢٠١١) في التالي:

- إنشاء مكاتب رعاية خاصة لدعم الطلاب ذوي الإعاقة في الجامعة؛ لمساعدتهم في قضايا القبول والتسجيل والتقييم والإرشاد والدراسة.

- توفير خطط المواد العلمية مطبوعة، ومسموعة قبل بدء الدراسة بوقت كافٍ، ويفضل قبل عدة أسابيع من بدء الفصل الدراسي، وقد يكون من الأفضل وجودها في مواقع الكليات أو الأقسام على شبكة المعلومات، ويتم توجيه انتباه الطلاب إليها أثناء إجراءات القبول والتسجيل.
- توفير أدلة وإرشادات خاصة بكل فئة لكيفية الدراسة والمراجعة ضمن البرامج الإرشادية الجامعية الموجهة إلى هؤلاء الطلاب، مع ضرورة توفير أماكن وأوقات خاصة للمراجعة وتحت إشراف وتوجيه المتخصصين.
- إدخال تعديلات مناسبة على طرق التقييم والتي بدورها ستسهم في عكس القدرات الحقيقية للطالب، وتخفف مستويات التوتر والضغط النفسية (كإطالة الفترات المخصصة للإجابة عن أسئلة الامتحانات، استخدام أسلوب الإجابات الشفهية أو المسجلة بدلاً من الامتحانات المكتوبة، تقديم التقارير والأبحاث والمشاريع، الاختبارات الفردية للطالب باستخدام أساليب تناسب ما لديه من قدرات وحواس).
- توفير الفرص للمشاركة الفاعلة أثناء المحاضرات عن طريق المناقشات والمناظرات والمداخلات المختلفة، وتقديم التقارير وأوراق العمل شفهيًا، وعرض التجارب الشخصية أمام الآخرين.
- تزويد الطلاب بمتطلبات المواد والواجبات شفهيًا وكتابيًا، وبواسطة التقنية الحديثة عبر البريد الإلكتروني أو رسائل الجوال.
- الحرص على ذكر النقاط الرئيسة للدرس والقضايا التي ستناقش مع بداية الدرس وتكرارها أو إعادة صياغتها بطرق مختلفة أثناء الدرس وفي نهايته.

الدراسات السابقة:

ذكرت الكيومي (٢٠١١) أنّ الدراسة التي أجرتها بعنوان إعداد معلم التربية الخاصة بسلطنة عمان في ضوء الخبرات الأجنبية، هي أول دراسة عن تكوين نظام لإعداد معلم التربية الخاصة على مستوى السلطنة في حدود علم الباحثة وقد استخدمت في هذه الدراسة المنهج المقارن الذي يهتم بدراسة نظم التعليم ومشكلاته في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيه، كما سيعتمد على

إبراز أوجه التشابه والاختلاف في نظم تعليم ذوي الإعاقة وإعداد معلم التربية الخاصة وتفسيرها في ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية، إضافة إلى مدخل النظم من أجل تقديم أنسب البدائل للمخططين في مجال إعداد وتدريب معلم ذوي الاحتياجات الخاصة في سلطنة عُمان. وقد أوضحت نتائجها بعد تحليل المقابلات من خلال مقابلة المسؤولين في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ومملكة السويد والتعرف على آرائهم حول النظام الذي يجب أن يتبع في إعداد معلم التربية الخاصة ما يلي:

- أكد جميع من تم مقابلتهم في الدول الأربعة على ضرورة تعدد وتباين إعداد معلمي التربية الخاصة تبعاً لنوع الإعاقة والمرحلة التعليمية.
- أكد ضرورة إعداد معلم التربية الخاصة بعد تحديد الكفايات والمهارات اللازمة لإعدادهم.
- ضرورة تكامل برامج الإعداد قبل الخدمة وأثناءها.
- أن تشمل برامج الإعداد فئات متباينة من المتدربين مثل معلمو الفئات الخاصة والمعلمون العاديون، ومعلمو المواد الدراسية والمهنية.
- اختلف أفراد العينة في نسبة التركيز على المقررات الدراسية الثقافية والمقررات الدراسية الخاصة بالجانب التربوي، والمقررات الأكاديمية التخصصية للمادة التي سيدرسها المعلم لطلاب الإعاقة.
- أكد جميع أفراد العينة على أهمية التعمق في التخصصات الدقيقة ببرامج الدراسات العليا في مرحلتَي الماجستير والدكتوراه.
- التوصل إلى خطة برنامج لإعداد معلمي التربية الخاصة في جامعة السلطان قابوس وكليات العلوم التطبيقية بسلطنة عُمان في ضوء تجارب بعض الدول.

وبحسب دراسة أجراها معاجيني (٢٠٠٩) والتي تهدف إلى التعرف على واقع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في جامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن نسبة التحاق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العالي ٧١٪ الموهوبين والمتفوقين، ١١٪ المعوقين بصرياً، ٨.٥٪ المعوقين سمعياً، ٧.٥٪ المعوقين حركياً، و ٢٪ باقي فئات ذوي

الاحتياجات الخاصة. ومع ذلك فإنّ وضع الطلبة ذوي الاحتياجات بالنسبة لباقي الدول العربية غير واضح لعدة أسباب:

- محدودية المعلومات حول الظروف (الحياتية، التعليمية، الاقتصادية) لبعض المقبولين.
- قبول طلبة صعوبات التعلم والذين يعانون من المشكلات السلوكية البسيطة واضطرابات التواصل يتم كالعاديين دون استثناء أو شروط مقيدة، نظراً لعدم وجود تقارير مسبقة عن طبيعة هذه الحالات يمكن للجامعة أن تستند عليها في تقديم خدماتها لهم.

وعلى السياق العالمي فقد أجرى (chiba & low, 2007) دراستهما التي استهدفت تقييم إدراك طلاب الجامعة لمعرفة أثر المقررات المقدمة لمساعدة الطلبة ذوي صعوبات التعلم الذين يعانون من اضطرابات الانتباه المصحوب بالفطري الحركي، ومدى التكيف لديهم مع البيئة الجامعية، وكانت النتائج أن المقررات التي تقدم لهؤلاء الطلبة ذوي صعوبات التعلم لها اثر على بعض المتغيرات الآتية : التواصل، أساليب التعلم التي يفضلونها، ومقدار الثقة بأنفسهم، كما أوضحت النتائج أيضاً أن هؤلاء الطلاب أصبحوا أكثر فهماً وتقبلاً للاضطرابات التي يعانون منها مما جعلهم أكثر تكيفاً شخصياً واجتماعياً.

كما ذكر Alsaiif (٢٠٠٩) في دراسة أجراها بعنوان حقوق الأشخاص المعوقين وهي دراسة مقارنة لحقوق ذوي الإعاقة في القوانين البريطانية والأمريكية والسعودية، أنّ التعليم هو حق من أبسط الحقوق التي تُقدّم للأفراد ذوي الإعاقة، وهو حق كفله القانون لهم في كافة الأنظمة الدولية. بالرغم من ذلك ورد في إحصائيات المشروع الوطني لأبحاث الإعاقة والتأهيل أنّ ٦٩ % من ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية هم من الأميين؛ والسبب في ارتفاع نسبة الأمية بين ذوي الإعاقة قد يرجع إلى التمييز ضدهم في التعليم. وبناءً على هذه الإحصائية وضعت المملكة العربية السعودية نصب أعينها تحقيق مبدأ الدمج وتمكينهم من خلال برامج الوصول الشامل، كما أمرت حكومتنا الرشيدة بتسهيلات لقبول ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي.

وفي دراسة أجراها كل من (Ofoegbu and Azarmsa 2010) والتي تناولت الآثار الإيجابية لبرنامج تأهيلي موضوع من قبل وزارة التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل مساعدة الطلاب ذوي الإعاقة للتخرج من مؤسسات التعليم العالي، وتحقيق النجاح المهني، حيث إن عينة الدراسة تشمل ٨١ من الخريجين بين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ م، وتشير نتائج الدراسة إلى أن (٦٧٪) من أفراد العينة قادرون على الاستمرار في الوظائف والنجاح فيها، وهذا النجاح يعود إلى إدارة البرنامج الموضوع من وزارة التعليم العالي بشكل فاعل وتقييمه بصورة مستمرة.

كما أوضحت دراسة (Getzel, 2008) والتي هدفت إلى التعرف على العوامل التي تساعد في دعم الطلاب ذوي الإعاقة بمؤسسات التعليم العالي، وتشمل هذه العوامل الخدمات التي تتمي المهارات الاستقلالية والمهنية لديهم، إضافةً إلى تعليم ودعم مهارات الإدارة الذاتية للطلاب، وتدريبهم على التكنولوجيا المساعدة، وتعزيز التربية المهنية من خلال توفير التدريب المسبق. وأوضحت نتائج الدراسة أن تحقيق النجاح لذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي يكون من خلال التركيز على التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس والذين يقومون بدورهم في المساهمة بدعم المؤسسات التي يحتاجها ذوي الإعاقة في الجامعات، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين نجاح ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي وبين المستوى المهني لأعضاء هيئة التدريس. ويستفيد الطلاب ذوي الإعاقة من أعضاء هيئة التدريس كلما زاد الوعي والمعرفة بخصائصهم واحتياجاتهم.

وأخيراً هدفت دراسة (Brett, 2010) إلى معرفة العلاقة بين مدى نجاح الطلاب ذوي الإعاقة عامةً وذوي الإعاقة السمعية خاصةً في مؤسسات التعليم العالي حين يقومون بالإفصاح عن مستوى إعاقاتهم، وكافة تفاصيلها لهذه المؤسسات في حين تسعى لتحقيق الدعم المطلوب؛ ليحقق هؤلاء الطلاب أقصى درجات التكيف في البيئة الجامعية إضافةً إلى نجاحهم في نيل الدرجة العلمية المنشودة، وأظهرت نتائج الدراسة أنه كلما كانت حالة الطالب واضحة لديهم كان تقديم الدعم من قبل المؤسسة التعليمية مناسباً له، وبالرغم من سعي هذه المؤسسات التعليمية في استراليا إلى تحقيق الهدف إلا أنه ما زال هناك ضعف في تقديم الدعم الكامل لكل طالب على حده.

ومن جانب آخر، اتفقت نتائج دراسة أجراها معاجيني (٢٠٠٩) بهدف التعرف على واقع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في جامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومدى تكيفهم واستمراريتهم في مؤسسات التعليم العالي، مع دراسة (chiba & low, 2007) التي استهدفت تقييم إدراك طلاب الجامعة لمعرفة أثر المقررات المقدمة لمساعدة الطلبة ذوي صعوبات التعلم الذين يعانون من اضطرابات الانتباه المصحوب بالفقر الحركي، ومستوى التكيف لديهم مع البيئة الجامعية.

كما اتفقت دراسة الكيومي (٢٠١١) التي هدفت إلى إعداد معلم التربية الخاصة بسلطنة عمان في ضوء الخبرات الأجنبية، من أجل تقديم أنسب البدائل للمخططين في مجال إعداد وتدريب معلم ذوي الاحتياجات الخاصة، مع نتائج دراسة (Getzel, 2008) التي هدفت إلى التعرف على العوامل التي تساعد في دعم الطلاب ذوي الإعاقة بمؤسسات التعليم العالي، وكان من أهم تلك العوامل أنه كلما أُعدَّ عضو هيئة التدريس للتعامل مع ذوي الإعاقة إعداداً جيِّد، كلما ارتفعت نسبة نجاح ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي.

وأوضحت دراسة Alsaif (٢٠٠٩) أنّ سعي المملكة نحو تحقيق مبدأ الدمج لذوي الإعاقة، وتمكينهم من خلال برامج الوصول الشامل، يُعد من الخطوات المهمة لتحقيق التطور المنشود والذي لن يحدث إلا بتبني الحكومة له. وهذا ما أثبتته دراسة كل من (2010 and Ofoegbu Azarmsa) والتي تناولت الآثار الإيجابية لبرنامج تأهيلي موضوع من قبل وزارة التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل مساعدة الطلاب ذوي الإعاقة للتخرج من مؤسسات التعليم العالي، وتحقيق النجاح المهني، حيث أن أكثر من نصف أفراد العينة استطاعوا على الاستمرار في الوظائف والنجاح فيها، وهذا النجاح يعود إلى إدارة البرنامج الحكومي الموضوع من قبل وزارة التعليم العالي الأمريكية بشكل فاعل وتقييمه بصورة مستمرة.

ومن خلال ما سبق عرضه يمكن ملاحظة النقاط التالية:

- هناك عدد قليل من الدراسات التي أجريت حول إدارة وتنظيم برامج التربية الخاصة بشكل عام.

- تبين أن معظم هذه الدراسات أولت إدارة وتنظيم برامج التربية الخاصة الكثير من الاهتمام، وذلك لسعيها في تحقيق تكافؤ الفرص عن طريق الحث على قبولهم في برامج التعليم العالي، وإكسابهم مهارات متنوعة كمهارات الاستقلال الذاتي، مما يسهم في عملية اندماجهم داخل مجتمعاتهم المحلية، ومن ثم الرضا الذاتي.
- أظهرت نتائج الدراسات السابقة أن برامج ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي كان هدفها الأول هو مساعدة الطلاب ذوي الإعاقة في تحقيق النجاح الأكاديمي في البيئة الجامعية، ويصحب ذلك أيضاً تحسن في جوانب أخرى كالاستقلالية، والرضا الذاتي، وتحقيق الحياة الكريمة للفرد.
- تتضح أهمية التخطيط الناجح في مؤسسات التعليم العالي؛ لتحقيق النجاح الأكاديمي لذوي الإعاقة، ومن ثم مساعدتهم في الحصول على الوظائف بعد التخرج كما في دراسة (2010 Ofoegbu and Azarmsa).
- إن الإفصاح عن نوعية الإعاقة ودرجتها عند الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي سبب في نجاح هؤلاء الأفراد وحصولهم على الدعم المطلوب كما في دراسة (Brett, 2010).
- إن وجود برامج انتقالية في كل مرحلة من مراحل حياة الطالب من ذوي صعوبات التعلم تجعله لا يقف عند حدود التعليم الرئيسي فقط، وإنما تسعى به نحو استكمال الدراسات العليا أو الالتحاق بعملٍ ما؛ وذلك لأن هذه الخطط مفيدة في استكمال الأهداف المُحققة، وعدم البدء منذ الصفر في كل مرحلة.
- إن دور مؤسسات التعليم العالي ضروري في تحقيق النجاح والاستقرار الوظيفي مستقبلاً لذوي الإعاقة.
- استحداث قرارات تُلزم مؤسسات التعليم العالي المسؤولة بتهيئة ذوي الإعاقة نفسياً واجتماعياً ومهارياً، وذلك لنجاح الفرد ذو الإعاقة على التكيف كما أشار إليها معاجيني (٢٠٠٩).
- يجب على برامج ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي التعرف على قدراتهم وميولهم واهتماماتهم، سواء كانت أكاديمية أو مهنية، كما تسمح لهم أيضاً بالتعرف على التخصصات المتاحة في المؤسسة التعليمية، إضافةً إلى استكشاف العالم المهني والتعرف

إليه، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة لاختيار التخصص المناسب، والمهنة لاحقاً التي تؤدي إلى إشباع رغباتهم والاعتماد على أنفسهم، وأخيراً التكيف مع المجتمع؛ مما يؤدي إلى الرضا الذاتي، وتحقيق المواطن الصالح المنتج لنفسه ووطنه، وهذا ما تسعى له رؤية مملكتنا الرشيدة ٢٠٣٠م.

- إن التخطيط الناجح والتنظيم المبني على أسس علمية لبرامج مؤسسات التعليم العالي سيحقق الحياة الدراسية الناجحة، ومن ثم الحصول على العمل المتوافق مع ميول الفرد، وبالتالي ستتحقق الاستقلالية إضافة إلى ارتفاع مفهوم الذات لدى الفرد، وهذا يتفق مع ركيزة وطن طموح لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.
- استحداث قرارات تُلزم المؤسسات التعليمية المسؤولة بتهيئة ذوي الإعاقة نفسياً، واجتماعياً، ومهارياً من خلال إلزامهم بإدراج الخطط الانتقالية في البرامج التربوية الفردية، وذلك لنجاح الفرد ذوي صعوبات التعلم على التكيف لمرحلة ما بعد الثانوية كما أشار إليها معاجيني (٢٠٠٩).
- حاجة الأفراد ذوي الإعاقة إلى مقررات تأهيلية في مؤسسات التعليم العالي؛ وذلك لضمان استمراريتهم ونجاحهم في هذه المؤسسات.
- ضرورة إجراء التعديلات على البيئة التعليمية والمهنية؛ لتناسب قدرات الأفراد ذوي الإعاقة وتساعدتهم بالتنافس مع أقرانهم للحصول على القبول في برامج التعليم العالي ومن ثم الوظائف المطروحة، وهو الأمر الذي أكدت عليه طيبة (٢٠١٧)، كما أنه أحد المرتكزات الرئيسية لحقوق المعاقين التي تبنتها الأمم المتحدة.

توصيات الدراسة:

- من المقترحات والتوصيات اللازمة لتطوير إدارة وتنظيم برامج ذوي الإعاقة على مستوى التعليم العالي:
- هيكله القبول بطريقة تسمح لقبول كافة فئات ذوي الاحتياجات الخاصة في جامعات، ومؤسسات التعليم العالي.
- زيادة عدد التخصصات التي يمكن قبولهم فيها.

- النص على أهمية وجود وحدات للخدمات المساندة.
- تطوير استمارات التقديم للقبول.
- تضمين نظام القبول موافقات الأقسام العلمية على القبول.
- وجود قرارات أو ما ينص على ضرورة التنسيق المسبق مع وزارات التعليم، وباقي الجهات ذات العلاقة.
- وجود قرارات أو ما ينص على أهمية تهيئة ذوي الإعاقة نفسياً واجتماعياً ومهارياً.
- وجود ما ينص على قبول ذوي المواهب غير الأكاديمية، وتهيئة الظروف المناسبة لرعايتهم (معاجيني، ٢٠٠٨).

وذكر الوابلي (٢٠٠١) أنّ الدعم المالي والمرونة في إجراءات القبول إضافة إلى توافر برامج الانتقال للمراحل العليا هي من أهم المقترحات التي تدفع برامج التربية الخاصة في مؤسسات التعليم العالي نحو النجاح. كما أكد تايلور (Taylor, et al, 2008) أنّ توفر الخدمات المساندة إضافة إلى إجراء التعديلات اللازمة في البيئة الأكاديمية من أهم العناصر الواجب توفرها في تخطيط وتنظيم برامج ذوي الإعاقة.

وتوصي الباحثة بالآتي:

- الاهتمام بالخطط الانتقالية والتي من المفترض تسليمها للجهة التعليمية المعنية بعد انتهاء الطالب ذو الإعاقة من البرنامج التربوي الفردي الموجود في المؤسسة التعليمية السابقة؛ وذلك لمعرفة مؤسسة التعليم العالي عن الوضع الكامل للطالب ذو الإعاقة.
- إنشاء لجان مختصة باستمرارية تقييم الطالب ذو الإعاقة في مؤسسة التعليم العالي، وإعداد التقارير عن مدى تطور حالة الطالب.
- ضرورة إنشاء برامج توعوية تقوم بها وزارة التعليم في الجامعات بغرض تعزيز مصطلح الدمج وأهميته؛ لتنمية المجتمع واستثمار الطاقات البشرية الموجودة فيه.
- ضرورة قيام وزارة التعليم بحكم أنها المعنية بالجامعات في المملكة العربية السعودية بدعم الباحثين والمختصين في مجال الإدارة والتخطيط والتربية الخاصة تحديداً؛ وذلك لإجراء

البحوث العلمية على ذوي الإعاقة في المرحلة الجامعية، باعتباره موضوعاً حيويًا وذو أهمية.

- توعية أعضاء هيئة التدريس في كافة الأقسام وإرشادهم إذا احتاجوا؛ لأن ذلك يساهم في التوجيه الصحيح للرقى بمستوى ذوي الإعاقة التعليمي والأكاديمي.
- التخطيط المنظم والقابل للتغيير في ضوء الرقى للأفضل، والمسئول عنه لجنة خاصة بالتخطيط للجامعات؛ وذلك للسعي نحو تحقيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية والإدارية.
- من منطلق ركيزة "مجتمع حيوي بنيانه متين" المنصوص في رؤية ٢٠٣٠م، الذي يهدف إلى تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها؛ لبناء مجتمع قوي ومنتج، من خلال تعزيز دور الأسرة وقيامها بمسؤولياتها، وتوفير التعليم القادر على بناء الشخصية، فإن الاهتمام ببرامج ذوي الإعاقة لابد أن يكون في كافة مراحل تعليمهم منذ رياض الأطفال وحتى التحاقهم بالجامعة؛ لأن ذلك يبني شخصيتهم ويشكل مفهوم الذات لديهم.
- تفعيل دور برنامج قياس الأداء المنصوص عليه في الرؤية المنشودة؛ لقياس أداء مستوى برامج التعليم العالي لذوي الإعاقة ومدى تحقق أهدافها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أخضر، فوزية. (٢٠١٤). *تطبيق تجربة إلحاق الطالبات الصم بالتعليم العالي بالمملكة العربية السعودية*. استرجعت في تاريخ ١ مارس ٢٠١٧م، من <https://goo.gl/2J2gF8>
- آل سعود، سلمان. (٢٠١٦). *رؤية ٢٠٣٠م للمملكة العربية السعودية*. المملكة العربية السعودية.
- جامعة الملك سعود. (٢٠١٥). *القواعد والإجراءات التنظيمية لخدمات الطلاب ذوي الإعاقة بجامعة الملك سعود*. الرياض.
- جامعة الأمير سلطان. (٢٠١٥). استرجعت في تاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٦م، من <http://www.psu.edu.sa/ar>
- الحديدي، منى. (٢٠٠٣). *الطلبة ذو الحاجات الخاصة في الجامعة: التحديات والاحتياجات*. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات الأردنية. الأردن: عمان.
- الخشرمي، سحر. (٢٠٠٣). *تطور التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية*. جامعة الملك سعود: الرياض.
- الخشرمي، سحر. (٢٠٠٨). *تقييم خدمات الدعم المساندة للطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة*. جامعة الملك سعود: الرياض.
- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م. (٢٠١٦). *السعودية العمق العربي والإسلامي*. استرجعت في تاريخ ١ مارس ٢٠١٧م، من file:///C:/Users/TOSHIBA/Downloads/Saudi_Vision2030_AR.pdf
- صندوق تنمية الموارد البشرية. (٢٠١٧). *اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*. استرجعت بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٦م <https://www.hrdf.org.sa/Page/Tawafuq>
- الضامن، منذر. (٢٠٠٧). *أساسيات البحث العلمي*. عمان: دار المسيرة.
- طيبة، رنا. (٢٠١٧). *حقوق النساء ذوات الإعاقة*. قدمت إلى ندوة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الرياض: الأمم المتحدة.

- العامري، محمد. (٢٠١٣). *التنظيم الإداري في الإسلام*. استرجعت في تاريخ ١ مارس ٢٠١٧م، من <http://sst5.com/readArticle.aspx?ArtID=1259&SecID=77>
- عبد العليم، محمد. (٢٠٠٧). *مبادئ إدارة الأعمال*. جامعة بنها: مصر.
- عليان، ربحي مصطفى. (٢٠٠١). *البحث العلمي أسسه و مناهجه وأساليبه وإجراءاته*. الأردن: دار بيت الأفكار الدولية.
- العايد، واصف محمد. (٢٠١٠). *المشكلات التي تواجه الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في جامعة الطائف*. جامعة الطائف: الطائف.
- كامل، هبه. (٢٠١٦). *المؤسسة التعليمية*. استرجعت في تاريخ ١ مارس ٢٠١٧م، من <https://goo.gl/gcC46r>
- الكيومي، عائشة. (٢٠١١). *إعداد معلم التربية الخاصة بسلطنة عمان في ضوء الخبرات الأجنبية*. استرجعت في تاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٦م، من <http://www.gulfkids.com/vb/showthread.php?t=7554>
- معاجيني، أسامة حسن. (٢٠١١). *حقوق الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم العالي*. جامعة الملك عبد العزيز: جدة.
- معاجيني، أسامة. (٢٠٠٩). *واقع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في جامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة استطلاعية*. مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة: الرياض.
- منظمة الصحة العالمية. (٢٠١٧). *العجز*. استرجعت في تاريخ ١ مارس ٢٠١٧م، من <http://www.who.int/topics/disabilities/ar>
- الموسى، ناصر بن علي. (٢٠٠٥). *تجربة المملكة العربية السعودية في دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية*. الأمانة العامة للتربية الخاصة: الرياض.
- نمور، نوال. (٢٠١٢). *كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي*. جامعة منتوري: الجزائر.
- الوابلي، عبد الله. (٢٠٠١). *طبيعة التسهيلات والخدمات المساندة والبرامج الخاصة التي ينبغي أن توفرها مؤسسات التعليم العالي للطلاب الفئات الخاصة كما يراها أكاديميو التربية الخاصة*. جامعة الملك سعود: الرياض.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Alsaif, Ahmad. (2009). *The rights of disabled persons and discrimination: a comparative study in British, American and Saudi Arabian disability law*. Newcastle University.
- Brett, Matthew. (2010). Challenges in Managing Disability in Higher Education, Illustrated by Support Strategies for Deaf and Hard of Hearing Students. *The Open Rehabilitation Journal*, 3. 4-8.
- Chiba, c; & Low, r. (2007). A course- Based Model to promote successful transition to college for students with learning disorders. *journal of postsecondary education and disability*, 20(1). 40-53.
- Getzel, Elizabeth. (2008). Addressing the Persistence and Retention of Students with Disabilities in Higher Education: Incorporating Key Strategies and Supports on Campus. *Journal Exceptionality A Special Education*, 16 (4). 207-219.
- Ofoegbu, R; & Azarmsa, N. (2010). Impact of the Special Education Vocational Education Program (VEP) on Student Career Success. *International Journal of Special Education*, 25 (2). 35-46.
- Taylor, M; Baskett, M; Duffy, S; & Wern., c. (2008). Teaching H.E students with Emotional and Behavioral Difficulties. *Education & Training*, 50(3). 231- 243.
- United Nations. (2007). *What Is Disability And Who Are Persons With Disabilities*. Department of Economic and Social Affairs.